التوزيع الجغرافي لمدن محافظة البصرة

بحسب أحجامها للمدة ١٩٧٧ _ ٢٠٠٧

الاستاذ المساعد الدكتور عدنان عناد غياض
المدرس أسامه إسماعيل عثمان
جامعة البصرة / كلية الاداب

المقدمة :

يسعى الجغرافيون عند دراستهم الظواهر الطبيعية والبشرية إلى اكتشاف الارتباطات والعلاقات بين عناصر هذه الظواهر أملا في تحديد مفاهيم جديدة تعزز البحث الجغرافي وتدفع به نحو الجوانب التطبيقية ، وتعد المدن إحدى أهم الظواهر التي حظيت باهتمام الجغرافيين فعكفوا على دراستها بشكل تفصيلي يكشف حقيقة نموها وتطورها عبر التاريخ ويأتي تصنيف المدن حسب أحجامها واحدة من بين أهم الدراسات الجغرافية.

فحجم المدينة مؤشر حقيقي لوزنها وبيان أهميتها في الإقليم و هو يعكس مستوى علاقاتها مع المدن الأخرى والريف المحيط بها ، فحجم المدينة إذن نتاج نهائي لتشابك وتفاعل عوامل داخلية وخارجية عديدة تعمل مجتمعة على دفعها للوصول إليه.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة التعريف بمجموع المدن في محافظة البصرة وبيان عددها تبعا لأحجامها وخصائصها الجغرافية والوظيفية وتحديد مدى توافقها واقترابها من الأحجام

المثالية المعتمدة لتحقيق نظام حضري متكامل فضلا عن دراسة العلاقة المتبادلة بين أحجام مراكز الخدمات ومراتبها وأنماطها التوزيعيـــة والعوامل التي تقف وراء ظهورها على وفق تلك الأنماط ، مع بيان عدالة توزيع تلك المدن فضلا عن خصائص توزيعهـــا على امتداد رقعة المحافظة الجغرافية وبما يخدم التخطيط والتنمية فيها بشكل خاص والعراق عموما نظرا لأهميـــــة هذا الإجراء في مجال التخطيط الحضـري والإقليمي ، إذ يفترض تشابه مـــدن الإقليم الواحـــد في كثير من الخصائص الوظيفية والعمرانية مما يعني ضرورة أخذ ذلك في الاهتمام عند إعداد برامج التنمية ومشروعاتها.

فرضية الدراسة:

ثمة اقتران بين الحجم السكاني والمرتبة الحجمية لمدن محافظة البصرة نتيجة لمتغيرات سياسية وأقتصادية واجتماعية.

أهمية الدراسة :

تضاعف عدد سكان المدن القديمة مرات عدة وقد كان لعملية الهجرة إلى المدن دور رئيس في ذلك كما هو الحال بالنسبة لمدينة البصرة والزبير ، وتحولت بعض مراكز العمران التي كانت قرى في السابـــق إلى مدن صغيرة بعد أن أنشئ فيها العديد من الخـــدمات والمرافـــق العامـــة وأضحت مراكز حضرية مميزة في أقاليمها مثل مدن المدينة و النشوة وطلحة ، وقد نشأت فـــي بعض المواقع مدن جديدة بالكامل خططت لأغراض اقتصادية أو إستراتيجية تهدف نشر ثمـــار التنمية في الإقليم ومنها المدن الصناعية في مناطق إنتاج النفط ومدن المجمعات الصناعيـــة مثل مدينة البكر الصناعية (*)، ولقد شكلت المجالات النظرية التي ركزت على وصف أنمـــاط المدن في الأقاليم وشرحها من حيث التباعد والوظيفة الرئيسة لها رافدا مهمـــا فـــي جغرافيـــة الحضر ظهر أثره بوضوح في التخطيط الحضري والإقليمي على نطاق واسع من خلال قانون المدينة الأولى Low Of The Primate City وقاعدة المرتبة _ الحجم Rank _ Size Rule وغيرها من النظريات التخطيطية (٣ /٢١، ٢٢) .

وتأتي أهمية الدراسة من خلال ما يمكن ان تتيحه من معطيات تهيئ الأرضـــية المناســـبة لمعرفة الحجوم السكانية لمدن المحافظـــة ومن ثم يمكن ان تسهم في رفد المخطط المحلي

بالبيانات اللازمة عنها وبالشكل الذي يضمن تحديد احتياجات تلك المدن على وفق أسس إحصائية دقيقة ترتكز على أنماطها وحجومها.

منطقة الدراسة :

اختيرت محافظة البصرة لتطبيق دراسة أحجام المدن نظرا لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للعراق إذ تعد المنفذ الوحيد للبلاد الذي يطل على الخليج العربي فضلا عن أهميتها الاقتصادية بوصفها قطبا جاذبا للكثير من الصناعات وشريانا نفطيا نابضا يحوي أكبر حقول العراق النفطية و أن المحافظة لم تحظ بمثل هذه الدراسة سابقا .

وقد اعتمدت الدراسة على نتائج التعداد العام لسكان المحافظة للأعوام ١٩٧٧ _ ١٩٨٧ _ ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠٠٧ من خلال تطبيق بعض أساليب البحث الكمية مثل قانون المدينة الأولى وقاعدة المرتبة _ الحجم وقانون جفرسون متخذين من المعيار الإداري أساسا لتحديد المدن المستهدفة بالدراسة نظرا لكونه المعيار المعتمد لتصنيف المدن في العراق .

التوزيع المكاني لمدن محافظة البصرة:

تعد محافظة البصرة واحدة من أقدم محافظات العراق التي شهدت قيام المدن وحياة التحضر فيها عبر مراحل التاريخ المختلفة متأثرة بعوامل عدة يأتي في مقدمتها موقعها الجغرافي المتميز في أقصى جنوب العراق وإطلالتها على الخليج العربي مما جعلها تحظى بسهولة الاتصال مع العالم.

وتشكل الكثافة السكانية وحركة التجارة _ المحلية والدولية _ من بين أهم العوامل المؤثرة في ظهور المدن ونموها واضمحلالها المدن وقد اتسمت المرحلة التي تغطيها الدراسة بتذبذب واضح في مستوى الحجم السكاني للمدن فضلا عن أعداد المدن ، فقد أدى تحسن الظروف الاقتصادية وشروع العراق في رسم وتنفيذ برامج ومشاريع تنموية شاملة خلال عقد السبعينات من القرن الماضي إلى تطور أعداد المدن وأحجامها وزيادة نسبة التحضر في المحافظة بعد ان أصبحت إحدى أقطاب النمو في العراق ، إلا ان مدن المحافظة شهدت انتكاسا كبيرا في أعداد السكان فيها فضلا عن اضمحلال أعداد المدن في

عقد الثمانينات من القرن الماضي بعد ان هجرها سكانها بسبب الحرب العراقية الإيرانية لا سيما المدن الحدودية فقد افرغ قضاءان كاملان من سكانهما تقريبا _ الفاو وأبو الخصيب _ مما أدى إلى إلغاء نواحي (الخليج العربي والبحار والسيبة والسويب وعتبة) مما يعني انتفاء صفة الحضر عن سكانها بسبب اعتماد المعيار الإداري _ كما اشرنا سابقا _ لتصنيف المدن العراقية ، وعلى الرغم من انتهاء الحرب إلا ان آثارها السلبية على أعداد المدن في المحافظة لم تنته فالنواحي الملغاة لم يتم إعطاؤها الصفة الإدارية مرة أخرى ، ويعتقد الباحثان ان سوء الإدارة فضلا عن الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها العراق إبان مرحلة التسعينات من القرن الماضي كانت السبب وراء عدم إعادة الصفة الإدارية لتلك النواحي مما يعني ان سكانها أصبحوا ريفا مما اثر في نسبة الحضر في قضائي أبي الخصيب والفاو بشكل خاص .

ولكي تصبح دراستنا لأحجام المدن أكثر تفصيلا لابد من إيقاعها مكانيا على المسرح الجغرافي للمحافظة ،إذ تشير معطيات الخارطة(١) إن مدن المحافظة اتخذت محورين في انتشارها جاء كالآتي:

١ـ محور السهل الرسوبي : تمثل في المدن الممتدة مع نهري دجلة والفرات ومجرى شط العرب وتوزعت_على مساحة السهل الرسوبي داخل المحافظة البالغة (٤٧,٢٥%) (٧ /١٥) من مجموع مساحتها الإجمالية وتمثلت في سنة ١٩٧٧ ممثلة نسبة مقدارها (٨٤,٣%) من مجموع مدن المحافظة، في حين انخفضت إلى (١٠) مدن خلال تعداد ١٩٨٧ بعد إلغاء العديد من النواحي الشرقية التي نزح منها السكان أبان الحرب العراقية _الإيرانية كما هو الحال في نواحي البحار االخليج العربي والسيبة والسويب وعتبة، واستحوذت المدن على نسبة مقدارها (٧١,٤%) من مجموع مدن المحافظة لذلك التعداد ،في حين ارتفعت إلى (١١) مدينة في تعداد ١٩٩٧ بعد انتهاء الحرب مسجلة بذلك نسبة مقدارها (٧٣,٣%) من مجموع مدن المحافظة ، وينطبق الأمر كذلك على تقديرات عام ٢٠٠٧ من حيث عدد المدن في هذا المحور ولعل توفر الموارد المائية السطحية المقترنة

بتربة الكتوف الجيدة الصالحة للزراعة وانبساط سطح هذا السهل كان سببا مباشرا وراء استقطاب اكبر المستقرات السكانية في المحافظة .

٢ محور الهضبة الغربية :

تمثل في المدن التي امتدت من ضمن القسم الغربي من المحافظة الذي يشغل ما نسبته (٥٢,٧٥%) من مساحة المحافظة الإجمالية ، وجاءت من نصيب مدن الزبير وسفوان وأم قصر في تعداد ١٩٧٧ التي مثلت نسبة مقدارها (١٥,٧%) من مجموع مدن المحافظة ثم ازدادت إلى أربعة مدن في تعداد ١٩٨٧ مسجلة نسبة بلغ مقدارها (٢٨,٦%) من مجموع مدن المحافظة في ذلك التعداد لكن سرعان ما تناقصت هذه النسبة إلى (٢٦,٧%) من مجموع مدن المحافظة في تعداد ١٩٩٧ وتقديرات ٢٠٠٧، ولا يعزى سبب انخفاض النسبة هنا إلى تناقص مدن هذا المحور في هذا التعداد بل استجابة لزيادة مدن المحافظة إلى (١٥) مدينة .

وما تجدر الإشارة إليه إن قلة عدد المدن في هذا المحور يأتي توافقا مع ضابط الموارد المائية التي يقتصر وجودها بهذا المحور على شكل مياه جوفية غالبا ما تتباين في كميتها ونوعيتها فضلا عن مناطق وجودها وهذا لا يشجع على استقطاب المستقرات الكبرى.

وفي ضوء ما تقدم يبدو ان هنالك عدم توازن في السياسات التخطيطية والتنموية لمدن المحافظة بدليل استحواذ المحور الأصغر فيها على عدد اكبر من المدن وقلتها في المحور الأكبر مساحة مما يشير إلى إن الخطط التنموية لا تسير منسجمة وفقا لإمكانات تلك المدن الاقتصادية ، بل تبعا لسياسة مركزية ربما تكون بعيدة عن التعاطي مع الواقع الطبيعي والبشري في المحافظة وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور العديد من المشاكل الحضرية فيها ، وتأتي ظاهرة التكدس الحضري واحدة من ابرز تلك المشاكل ناهيك عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها مدينة البصرة كبرى مدن المحافظة .

خارطة رقم (١)

التوزيع المكاني للوحدات الادارية في محافظة البصرة

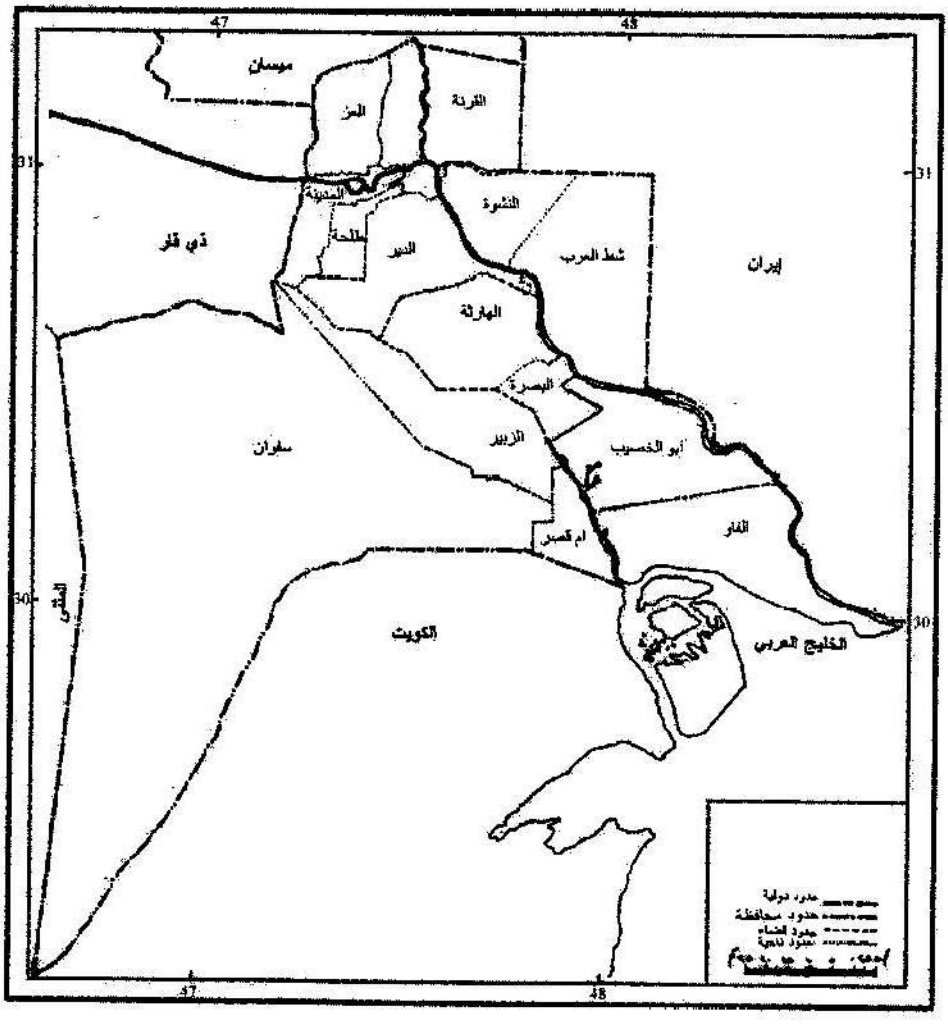

المصدر:
الهيأة العامة للمساحة ،خارطة محافظة البصرة ،مقياس رسم ١: ٥٠٠٠٠٠ ،بغداد، ١٩٩٤

تطور أحجام مدن محافظة البصرة:

عادة ما تسهم عوامل عدة في نمو المدن وتطورها في أي دولة فمنها خارجي بمعنى انها من تأثير المحيط الخارجي للمدينة ويتمثل ذلك بالمستوى الحضري و الحضاري للدولة الذي يتأثر سلبا أو إيجابا بأسلوب الحياة الاقتصادية فيها فكلما تطور المستوى الاقتصادي أدى ذلك إلى زيادة في الحجم السكاني للمدن ، من جهة أخرى كان للمستوى العمراني وما يرتبط به من مستوى خدمات البنى التحتية والخدمات المجتمعية المقدمة لسكان المدينة دورٌ مهمٌ في حجم المدينة (٥ / ٣٣٧ ، ٣٣٨) فكلما كان مستوى تلك الخدمات يلبي حاجة الناس كلما كان ذلك مدعاة لجذب العديد من الناس إلى تلك المدن مما يؤدي إلى زيادة في حجم المدن ، ويذكر حمدان ان المدن تظهر ما اسماه الدورية Cyclism من ناحية الحجم ما بين تناقص وتزايد مع موجات الرواج والكساد (٥ / ٢٧٣) ، أما ابن خلدون فقد عد حجم المدن _ وخاصة الرئيسة منها _ دليلا على قوة الدولة أو ضعفها وانحلال الحضارات (١/ ٥٥٥) ولغرض دراسة تطور أحجام المدن في محافظة البصرة عمد الباحثان لتطبيق عدد من المعايير المعتمدة في دراسة تطور أحجام المدن لتحقيق هدف الدراسة من خلال عرضها ومطابقتها للسلوك المثالي للمدن من حيث أحجامها وعلاقاتها الإقليمية التي جاءت كما يلي:

أولا/ توزيع الفئات الحجمية لمدن محافظة البصرة :

تشير معطيات الجدولين (١، ٢) إلى الحقائق التالية:

١_ فئة اقل من (٥٠٠٠ نسمة) :

حققت هذه الفئة نسبة مقدارها (٠,٧٤%) من السكان الحضر في المحافظة تمثلت في مدن (عتبة والخليج العربي والنشوة)على التوالي في تعداد ١٩٧٧ ولعل ما يبرر هذه النسبة المنخفضة إن هذه المدن ما هي إلا مراكز إدارية لنواح يغلب عليها الطابع الزراعي ، في حين تناقصت أعداد المدن في تعداد ١٩٨٧ من ضمن هذه الفئة إلى مدينتين فقط هما (أبي الخصيب والنشوة) على التوالي بنسبة بلغت (٠,٢٧%) من مجموع السكان الحضر ويعزى سبب ذلك إلى آثار الحرب العراقية الإيرانية وما وما آلت إليه من أضرار وهجرة قسرية

لسكان تلك المناطق فأدى إلى لجوئهم واحتمائهم بالمناطق الداخلية الأكثر أمنا في المحافظة ، واستمر تناقص أعداد المدن أيضا في تعداد ١٩٩٧ وتقديرات عام ٢٠٠٧ ليستقر على مدينة واحدة هي مدينة النشوة وبرصيد نسبي ضئيل بلغ (٠,٠٩%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة .

٢ الفئة من (٥٠٠١ ـ ١٠٠٠٠ نسمة) :

انضوت (٤) مدن تحت هذه الفئة في تعداد ١٩٧٧ وهي (السيبة وسفوان والدير والعز) مسجلة رصيدا نسبيا بلغ (٤,٠٥%) من مجموع السكان الحضر ، في حين بدأ التراجع في أعداد المدن في هذه الفئة خلال تعداد ١٩٨٧ لتصبح مدينتين فقط (سفوان ، شط العرب) وبنسبة (٢,٥٣%) من جموع السكان الحضر وتمثلت بمدينة سفوان فقط في تعداد ١٩٩٧ وبنسبة (٠,٦٨%) من مجموع السكان الحضر في حين خلت تقديرات عام ٢٠٠٧ من أي تمثيل للمدن من ضمن هذه الفئة .

٣_ الفئة من (١٠٠٠١ ـ ٢٥٠٠٠ نسمة) :

جاءت أعداد المدن من ضمن هذه الفئة متساوية على مدى التعدادات الثلاثة وبرصيد خمس مدن ففي اعداد١٩٧٧ تمثلت في مدن (طلحة ،السويب ، أم قصر ، البحار ، المدينة) على التوالي ،وعلى الرغم من زيادة عدد المدن في هذه الفئة إلا أنها تشكل نسبة ضئيلة لم تتجاوز في مجموعها عن (٨,٤٢%) من مجموع السكان الحضر ، أما في تعداد ١٩٨٧ فقد تمثلت في مدن (طلحة ، المدينة ، العز ، الدير) فضلا عن مدينة البكر الصناعية الجديدة التي بدأ تنفيذها في منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي التي نزح إليها سكان أقضية ونواحي أبي الخصيب والفاو المتضررين من جراء الحرب العراقية _ الإيرانية إذ بلغ عدد سكانها (٢٤٥٩١ نسمة) وتعد المدينة الأكبر حجما من ضمن هذه الفئة وقد سجلت هذه المدن في مجموعها نسبة بلغت (١٥,٧%) من مجموع السكان الحضر ،في حين تمثلت في مدن (المدينة ، الدير ، البكر الصناعية ،العز، الفاو) على التوالي في تعداد ١٩٩٧ بانخفاض واضح في نسبة السكان الحضر فيها عما هي عليه في التعدادين السابقين إذ سجلت نسبتهم (٧,١%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة ، في حين انخفض عدد المدن المنضوية تحت هذه الفئة إلى

أربعة مدن في تقديرات عام ٢٠٠٧ هي مدن (الفاو ، سفوان ،العز ، البكر الصناعية) إذ بلغت نسبتهم (٤,٧٣ %) من السكان الحضر في المحافظة.

٤_ الفئة من (٢٥٠٠١ _ ٥٠٠٠٠ نسمة) :

تمثلت في ثلاث مدن لتعدادي ١٩٧٧ ،١٩٨٧ وهي (الهارثة ،القرنة ، الفاو) على التوالي بنسبة بلغت (١٠,٣٣%) من السكان الحضر في تعداد ١٩٧٧ ،أما في تعداد ١٩٨٧ فقد تمثلت في مدن (الهارثة ، القرنة ، أم قصر) على التوالي مشكلة نسبة قدرها (١٦,٩%) من السكان الحضر ،إذ شهدت هذه الفئة الحجمية خروج مدينة الفاو نتيجة خلوها من السكان في هذا التعداد بسبب الحرب ودخول مدينة أم قصر مكانها التي استقبلت بدورها قسما من سكان الأقضية الشرقية النازحين من جراء الحرب . وبدا التراجع واضحا في تعداد ١٩٩٧ حيث تمثلت هذه الفئة في مدينتين فقط هما (طلحة ،أم قصر) على التوالي مسجلة نسبة مقدارها (٤,٣٣ %) من مجموع الحضر في المحافظة في حين ارتفع تمثيل هذه الفئة من المدن في تقديرات عام ٢٠٠٧ إلى أربع مدن هي (أم قصر ، المدينة ، طلحة ، الدير) مسجلةنسبة مقدارها (١٠,١٨%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة .

الفئة من (٥٠٠٠١ _ ١٠٠٠٠٠ نسمة) :

انضوت مدن (الزبير ،أبو الخصيب ،شط العرب) على التوالي في تعداد ١٩٧٧ تحت هذه الفئة برصيد حضري نسبي بلغ (٢٢,٠٥%) من مجموعهم في المحافظة ،في حين خلا تعداد ١٩٨٧ من أي تمثيل لهذه الفئة أما في تعداد ١٩٩٧ فقد تمثل فيها ثلاث مدن هي (شط العرب ، الهارثة ،القرنة) على التوالي وبرصيد نسبي بلغ (١٣,٤%) من مجموع السكان الحضر ، ومما يلاحظ عودة مدينة شط العرب لتحتل مكانتها لاسيما بعد انتهاء الحرب وعودة الحياة الطبيعية في المدينة مما حفز سكانها النازحين للعودة إليها ، فضلا عن تقدم كل من الهارثة والقرنة فئة حجمية واحدة عن التعداد السابق نظرا لتطور الحجم السكاني لهما ، وقد حافظت المدن الثلاث(شط العرب ،الهارثة ، القرنة) على مرتبتها الحجمية في تقديرات عام ٢٠٠٧ ايضا وبرصيد نسبي بلغ (١٣,٦٩ %) من السكان الحضر في المحافظة .

جدول (١)
تطور أحجام المدن بحسب الوحدات الإدارية في محافظة البصرة للمدة ١٩٧٧ _ ٢٠٠٧

الوحدة الإدارية	التعداد / المدينة	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧
م.ق البصرة	البصرة	٤٣١٧١٧	٣١٣٦٩٢	٦٥٨٧٦٠	٧٩٣٨٢٩
ناحية الهارثة	الهارثة	٢٨٧٣٨	٤٨٦١٠	٦٠٥١٣	٧٢٩٠٤
م.ق أبي الخصيب	أبي الخصيب	٥٦٨٤٠	٥٣٩	١٢٤٦٢٥	١٥٠٢٥٤
ناحية السيبة	السيبة	٨٦٨٨	–	–	–
م.ق الزبير	الزبير	٦٣٣٩٩	١٠٩٧٦٧	١٩٨٥٩٥	١٦٧٠٠٨
ناحية سفوان	سفوان	٨٦٥٧	٨٧٤١	٨٩١٧	١٠٧٤١
ناحية أم قصر	أم قصر	١٢٦٤٨	٣٠٠٧٢	٢٨٥٢٣	٣٤٤٠٤
	البكر الصناعية	–	٢٤٥٩١	١٨٦٠٨	٢٧٤٨٧
م.ق القرنة	القرنة	٢٧٨١١	٣٢١٣٦	٥٣٣٤٤	٦٤٢٦١
ناحية الدير	الدير	٧٤٨٣	١٤٥٤٣	٢٠٩٥٦	٢٥٢٤٢
ناحية السويب	السويب	١٣٤٠٧	–	–	–
م.ق شط العرب	شط العرب	٥٤٧٠٩	٧٩٠٤	٦٣٢٥٨	٧٦٢٣٠
ناحية عتبة	عتبة	٢٧٥١	–	--	–
ناحية النشوة	النشوة	٨٧٩	١٢٥٦	١٢٢٣	١٤٧٤
م.ق الفاو	الفاو	٢٥٤١٢	–	١٣٦٥٥	١٦٤٥٧
ناحية البحار	البحار	١٢٠٨٨	–	–	--
ناحيةالخليج العربي	الخليج العربي	٢٢١١	–	–	–
م.ق المدينة	المدينة	١١٨٨٠	٢٣١٣٦	٢٤٩٢٩	٣٠٠٢٨
ناحية طلحة (**)	طلحة	١٦٧٧١	٢٣٤٨٠	٢٨٦٨٥	٣٤٥٤٧
ناحية العز (***)	العز	٧٢٨٥	١٧١٥٠	١٥٧٨٠	١٩٠١٣

المصدر :

١. الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ ، بغداد .
٢. _____ ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان سنة ١٩٨٧ ، بغداد .
جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، بغداد.٤
٣. _____ ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية ، إحصاء السكان والقوى العاملة ، جدول (٣٧) ، ٢٠٠٧ .

جدول (٢)
الفئات الحجمية لمدن محافظة البصرة من ١٩٧٧_ ٢٠٠٧

الفئة الحجمية (نسمة) / التعداد	١٩٧٧		١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٧	
	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر	عدد المدن	عدد السكان	% من الحضر
اقل من ٥٠٠٠	٣	٥٨٤١	٠,٧٤	٢	١٧٩٥	٠,٢٧	١	١٢٧٣	٠,٠٩	١	١٤٧٤	٠,٠٩
٥٠٠٠_١٠٠٠٠	٤	٣٧١١٣	٤,٠٥	٢	١٦٦٤٥	٢,٥٣	١	٨٩١٧	٠,٦٨	-	-	-
١٠٠٠٠_٢٥٠٠٠	٥	٦٦٧٩٤	٨,٤٢	٥	١٠٢٩٠٠	١٥,٧	٥	٩٣٩٢٨	٧,١	٤	٧٣٦٩٨	٤,٧٣
٢٥٠٠٠_٥٠٠٠٠	٣	٨١٩٦١	١٠,٣٣	٣	١١٠٨١٨	١٦,٩	٢	٥٧٢٠٨	٤,٢٣	٤	١٥٨٦٢٥	١٠,١٨
٥٠٠٠٠_١٠٠٠٠٠	٣	١٧٤٩٤٨	٢٢,٠٥	-	-	-	٣	١٧٧١١٥	١٣,٤	٣	٢١٣٣٩٥	١٣,٦٩
١٠٠٠٠٠_٥٠٠٠٠٠	١	٤٣١٧١٧	٥٤,٤١	٢	٤٢٣٤٥٩	٦٤,٦	٢	٢٢٣٢٢٠	٢٤,٥	٢	٣١٧٢٦٢	٢٠,٣٦
اكثر من ٥٠٠٠٠٠	-	-	-	-	-	-	١	٦٥٨٧٦٠	٤٩,٩	١	٧٩٣٨٢٩	٥٠,٩٥
المجموع	١٩	٧٩٣٧٤	١٠٠	١٤	٦٥٥٩١٧	١٠٠	١٥	١٣٢٠٣٧١	١٠٠	١٥	١٥٨٨٢٨٣	١٠٠

المصدر : بالاعتماد على جدول(١)

٦ـ الفئة من (١٠٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠٠ نسمة) :

تمثلت في مدينة البصرة فقط في تعداد ١٩٧٧ وبرصيد عددي بلـغ (٤٣١٧١٧ نـسمة) مسجلة نسبة مقدارها (٥٤,٤١%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة ، فيمـا ازدادت إلى مدينتين في تعداد ١٩٨٧ هما مدينة البصرة ومدينة الزبير لتشكلان ما نـسبته (٦٤,٦%) من مجموع السكان الحضر في المحافظـة ،ومما تجدر الإشارة إليـه أن مدينـة الزبيـر حافظت على نسبتها لكونها المدينة الثانية في المحافظة من حيث عدد السكان الحضر في هذا التعداد كما في التعداد السابق ،في حين استحوذ تعداد ١٩٩٧ على مدينتين من ضمن هذه الفئة تمثلت في مدينة الزبير ومدينة أبي الخصيب التي عادت لتحتل مكانتها الطبيعية أيـضا بـين مدن المحافظـة وخاصة بعد انتهاء الحرب وعودة سكانها النازحين إليهـا وقـد شـكلت المدينتان نسبة مقدارها (٢٤,٥%) من مجموع حضر المحافظة ، وقد حافظت مدينتا (الزبير وأبي الخصيب) على مرتبتيهما الحجمية في تقديرات عام ٢٠٠٧ ايضا وبرصيد نسبي بلـغ (٢٠,٣٦%) من السكان الحضر في المحافظة.

٧-الفئة أكثر من (٥٠٠٠٠٠ نسمة) :

خلا تعدادا (١٩٧٧ و١٩٨٧) من أي تمثيل للمدن من ضمن هذه الفئة مقابل اقتـصارها على مدينة واحدة في تعداد ١٩٩٧ هي مدينة البصرة كبرى مدن المحافظة إذ استحوذت على ما نسبته (٤٩,٩%) من مجموع السكان الحضر في المحافظة وبرصيد عددي بلغ (٦٥٨٧٦٠ نسمة) ، واستمر الحال كذلك في تقديرات عام ٢٠٠٧ إذ احتلت مدينة البصرة هـذه الفئـة مؤكدة هيمنتها على بقية مدن المحافظة فبلغ عدد سكانها (٧٩٣٨٢٩ نسمة) مسجلة بذلك نسبة مقدارها (٥٠,٩٥ %) من مجموع الحضر في المحافظة . الخرائط (٢ ،٣ ، ٤ ، ٥).

ثانيا : قاعدة المرتبة الحجم (قاعدة زيف)

(****)

: Rank _ Size Rule (K. .Zipf)

ينصب اهتمام هذه القاعدة على مقارنة عدد سكان المدينة مع مرتبة تسلسلها بالنسبة لـسكا ومراتب المدن الأخرى في الاقليم (٤ /٢٤١) ، تشير معطيات الجدول (٣) إن المدينـة الثانيـ والثالثة كانتا بعيدتـين جدا عن القاعدة التي تفترضان سكان المدينة الثانية يجـب أن تكـون ١/ سكان المدينة الأولى والمدينة الثالثة ١/٣ سكان المدينة الأولى وهكـذا (٢/ ٢٤٠) ، وهـ الأمر لا يتوافق مع مدن المحافظة إذ أن مدينة الزبير وهي المدينة الثانية التي يفترض أن يكـو سكانها ١/٢ سكان مدينة البصرة نلاحظ أنها تقل عنها بسبعة أضعـاف في تعداد ١٩٧٧ سرعا ما انخفض الفارق الى ثلاثة أضعاف فقط في تعدادي ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ تقريبا ويعـزى انخفـاض الفارق هنا إلى الهجرة الوافدة إلى المدينة من أقضية الفاو وشط العرب وأبي الخصيب خلال مد الحرب العراقية ــ الإيرانية في ثمانينات القرن الماضي والحصار الاقتصادي الذي فرض علـي العراق طوال العقد التاسع منه ، ومما يعزز هذا الاعتقاد ارتفاع الفارق في تقـديرات عـا ٢٠٠٧ إلى خمسة أضعاف تقريبا نتيجة عودة بعض المهاجرين إلى مناطق سكنهم بعد استقرار الأوضاع الاقتصادية والأمنية ولا سيما بعد سقوط النظام السابق.

وكذلك الحال بالنسبة للمدينة الثالثة في تعداد ١٩٧٧ وهي مدينة أبي الخصيب فهـي تقـل عـن المدينة الأولى بسبعة أضعاف تقريبا في حين يفترض أن يكون سكانها ١/٣ سكان مدينة البـصر ولتوضيح الصورة فان سكان مدينة أبي الخصيب وفقا للقاعـدة يفتـرض أن يكـون (١٢٤٦٧ نسمة) ولكن ولكن واقع الحال يشير إلى أن سكانها(٥٦٨٤٠ نسمة) أما في تعـداد ١٩٨٧ الـذي احتلت فيه مدينة الهارثة المدينة الثالثة في المحافظة فجاء استجابة لظـروف الحـرب العراقيـ الإيرانية التي أبعدت مدينة أبي الخصيب عن هذه المرتبة كما ذكرنا سابقا فقد انخفـضت بتـسعـ أضعاف عن المدينة الأولى ، وعندما استعادت مدينة أبي الخصيب مكانتها في تعداد ١٩٩٧ مـن ضمن المرتبة الثالثة بين مدن المحافظة كان الفارق بينها وبين المدينة الأولـى منخفـضا بـستة أضعاف في حين تشير معطيات تقديرات عام ٢٠٠٧ إلى انخفاض الفارق إلى خمسة

أضعاف وهو بلا شك فارق كبير إذ يتبين مقدار الهوة الواسعة بين المدينة الأولى والمدن التالية لها في المحافظة ،وتبدو الصورة أكثر وضوحا بالنسبة للمدن الصغيرة إذ يكون الفرق شاسعا فلو أخذنا مدينة النشوة مثلا ذات التسلسل الأخير في حجمها السكاني لتعدادي ١٩٧٧ و١٩٩٧ تقديرات عام ٢٠٠٧ نلاحظ أن حجمها السكاني(٧٨٩ ، ١٢٢٣، ١٤٧٤ نسمة) على التوالي في حين يفترض أن يكون وفقا لقاعدة المرتبة _ الحجم (٢٢٨٨١ نسمة) في تعداد ١٩٧٧و (٤٤١٣٧ نسمة) في تعداد ١٩٩٧ و(٥٢٩٢١ نسمة) في تقديرات عام ٢٠٠٧ ، بمعنى آخر ان مدينة البصرة تزيد بـ(٤٩١) ضعفا عن مدينة النشوة في تعداد ١٩٧٧ وبـ (٥٣٩) ضعفا في تعداد ١٩٩٧ و (٥٣٨) ضعفا في تقديرات عام ٢٠٠٧ ، وكذا ينطبق الحال على جميع مدن المحافظة مما يعكس الخلل الواضح في توزيع السكان على عموم رقعة المحافظة ولعل هناك عوامل عدة تقف وراء هذا التشويه الحجمي لمدن المحافظة أبرزها هيمنة مدينة البصرة على المحافظة لكونها تحظى بأكبر قدر من الخدمات والمشاريع الاستثمارية فضلا عن توطن الإدارات العامة المركزية فيها مما جعل منها قطبا جاذبا لسكان المحافظة من جهة وسكان المحافظات الجنوبية من جهة أخرى استجابة لتوفر فرص العمل المتاحة فيها .

جدول (٣)

تطبيق قاعدة المرتبة الحجم (زيف) على مدن محافظة البصرة للمدة ١٩٧٧_ ٢٠٠٧

	التعداد / زيف	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٧	٢٠٠٧
المدينة الأولى	١	١	١	١	١
٢	٠,٥٠	٠,١٤	٠,٣٥	٠,٣٠	٠,٢١
٣	٠,٣٣	٠,١٣	٠,١٥	٠,١٩	٠,١٩
٤	٠,٢٥	٠,١٢	٠,١٠	٠,٠٩٦	٠,٩٦
٥	٠,٢٠	٠,٠٦٦	٠,٠٩	٠,٠٩١	٠,٩١
٦	٠,١٧	٠,٠٦٤	٠,٠٧٨	٠,٠٨	٠,٠٨

المصدر: بالاعتماد على جدول (١)

خارطة (٢)

أحجام المدن في محافظة البصرة بحسب تعداد ١٩٧٧

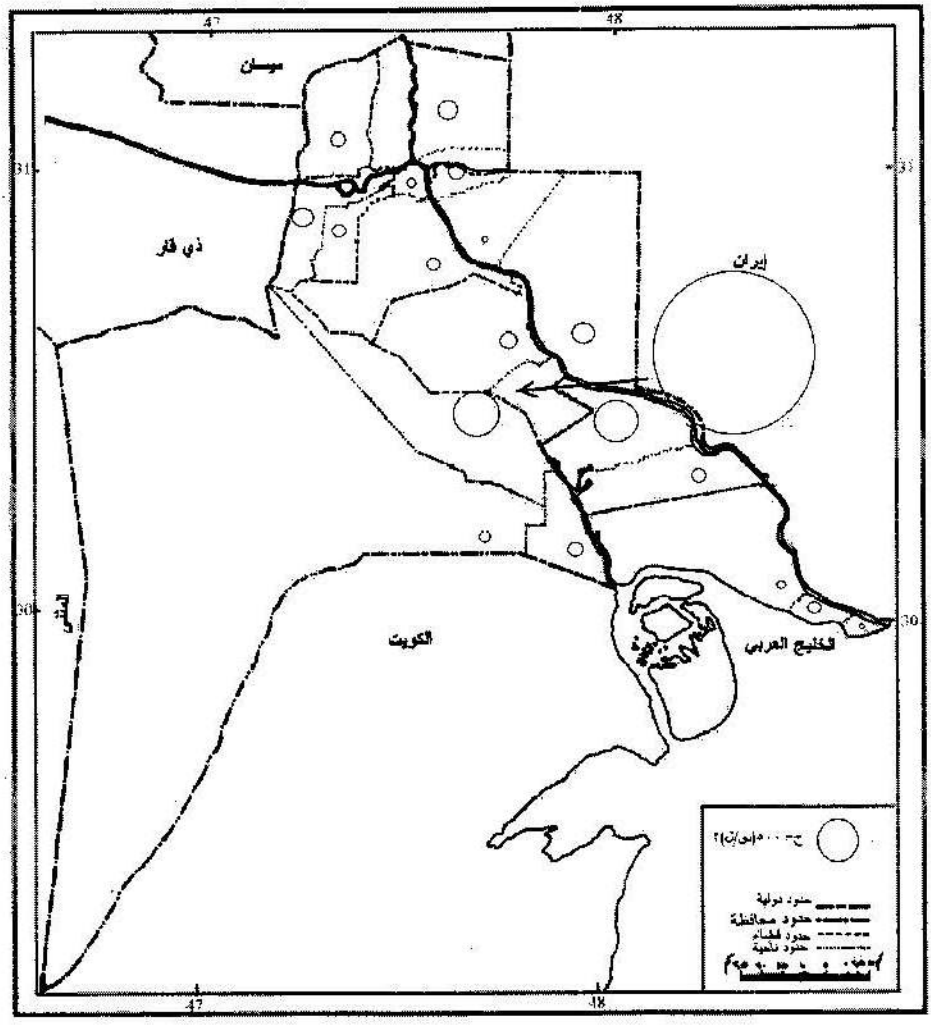

المصدر: بالاعتماد على جدول (١)

خارطة(٣)
أحجام المدن في محافظة البصرة بحسب تعداد ١٩٨٧

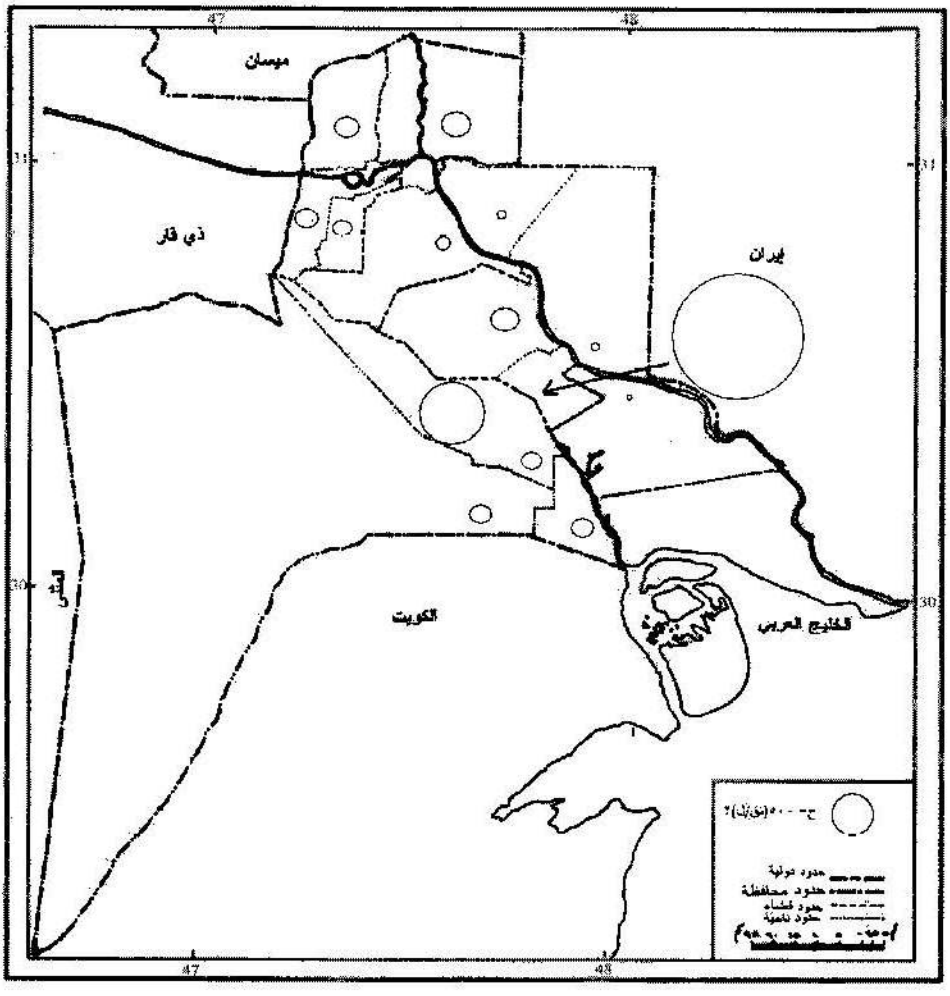

المصدر: بالاعتماد على جدول (١)

خارطة (٤)
أحجام المدن في محافظة البصرة بحسب تعداد ١٩٩٧

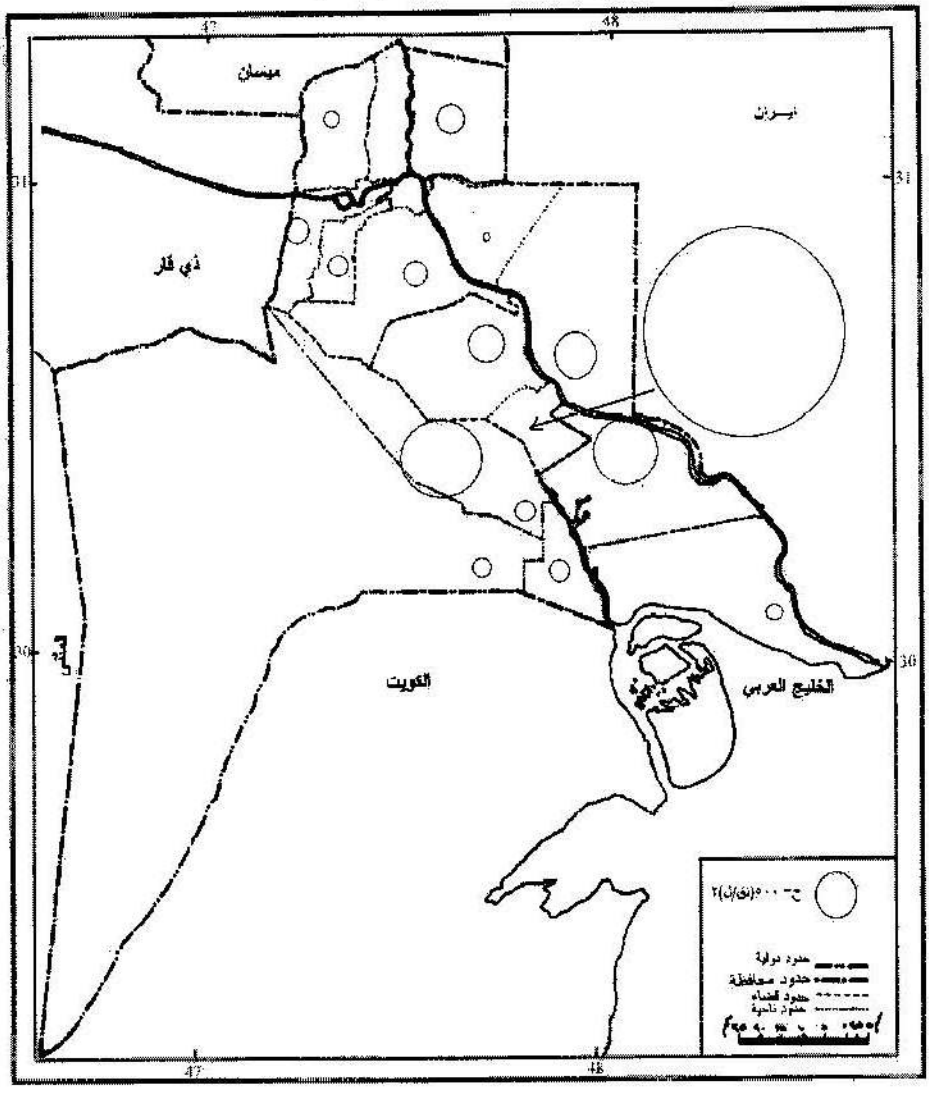

المصدر: بالاعتماد على جدول (١)

خارطة (٥)
أحجام المدن في محافظة البصرة بحسب تقديرات ٢٠٠٧

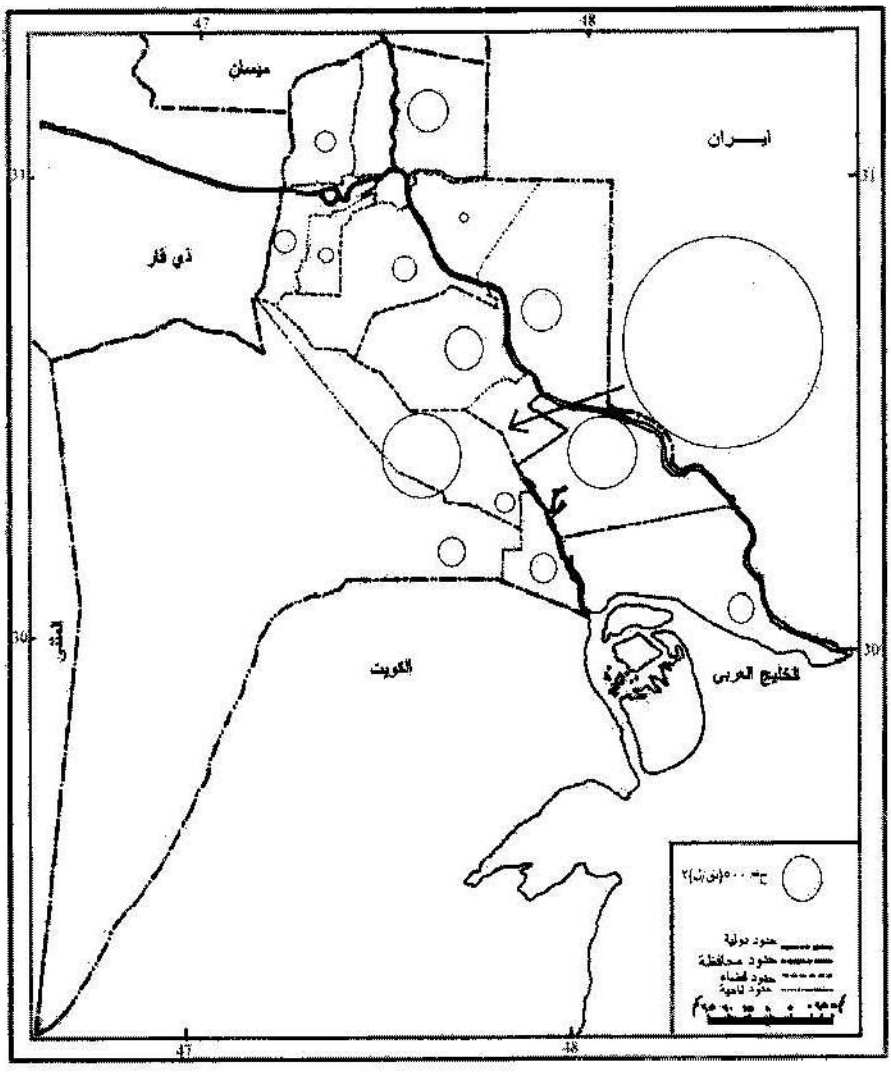

المصدر: بالاعتماد على جدول (١)

ثالثا : _ قاعدة المدينة الأولى (قانون جفرسون) (*****)

Low Of The Primate City (Jefferson Low)

يشير جفرسون وغيره من العلماء أمثال براوننغ و كنزبرك و لنسكي إلى ان ظاهرة المدينة الأولى (الرئيسة) تعطي صورة واضحة عن درجة الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي و مستوى دخل الأفراد فضلا عن نسبة التحضر في الإقليم أو الدولة (٤/ ٢٥٨) ، تشير معطيات الجدول (٤) بان مدن المحافظة تبتعد عن النسب التي أوردها جفرسون بدرجة كبيرة خاصة في تعداد ١٩٧٧ إذ بلغت نسبة المدينة الأولى والثانية والثالثة (١٠٠ : ١٥ : ١٣) في حين سجلت المدينة الثانية تفوقا عن النسبة المحددة لها على وفق قانون جفرسون بخمس درجات في تعداد ١٩٨٧ ولعل ظروف الحرب العراقية الإيرانية كانت سببا مباشرا وراء ذلك إذ أجبرت هذه الظروف سكان مدن الجانب الشرقي والجنوبي الشرقي من المحافظة إلى النزوح نحو مدينة الزبير و بأعداد كبيرة بدليل أنها سجلت معدل نمو بلغ (٥,٣%) متفوقة بذلك على معدل النمو لمحافظة البصرة في ذلك التعداد بشكل يظهر حجم الهجرة الوافدة إلى المدينة ومما يعزز هذا الاعتقاد بقاء المدينة الثالثة بعيدة في نسبتها عن القانون . وقد اختلف الأمر كليا في تعداد ١٩٩٧ إذ اقترب توزيع المدن الثلاث في المحافظة مع النسب الواردة في القانون فبلغت (١٠٠ : ٣٠ : ١٩) مما يشير إلى استقرار الحجم السكاني للمدن بعد انتفاء كل العوامل المؤثرة سلبا على حجمها السكاني من جهة والثقل الإداري لمدينتي الزبير وأبي الخصيب وخاصة بعد فتح موانئ أم قصر وخور الزبير وأبو فلوس وما أفرزته من استثمارات اقتصادية وفرص عمل متاحة فكان ضابطا وراء جذب السكان إليهما للاستقرار والاستفادة من تلك الفرص التي لا تحتاج إلى الأيدي العاملة الماهرة لكونها أعمال شحن وتفريغ من جهة أخرى ، في حين تشير تقديرات عام ٢٠٠٧ إلى تراجع المدينة الثانية (الزبير)عن النسبة الواردة في قانون جفرسون فسجلت (١٠٠ : ٢١ : ١٩)، إلا ان المدينة الثالثة (أبا الخصيب) حافظت على نسبتها التي سجلت في التعداد السابق .

جدول (٤)

تطبيق قانون (جفرسون) المدينة الأولى على مدن محافظة البصرة للمدة ١٩٧٧ _ ٢٠٠٧

جفرسون / التعداد	المدينة الأولى	المدينة الثانية	المدينة الثالثة
	١٠٠	٣٠	٢٠
١٩٧٧	١٠٠	١٥	١٣
١٩٨٧	١٠٠	٣٥	١٥
١٩٩٧	١٠٠	٣٠	١٩
٢٠٠٧	١٠٠	٢١	١٩

المصدر: بالاعتماد على جدول (١)

الاستنتاجات:

١- يخضع التوزيع الإقليمي للمدن في المحافظة لمجموعة من العوامل الطبيعية والبشرية ، ويتفق امتداد محاور توزيع المدن مع امتداد محاور الأقاليم الطبيعيـــة ويقع امتداد بعض محاور توزيع المدن من ضمن مسار الخطوط الانتقالية بين الأقاليم المذكورة مثل مدينة المدينة.

٢ _ تتركز معظم مدن محافظة البصرة في القسم الشرقي منها وذلك لملائمة الظروف الطبيعية لإقامة المستوطنات لبشرية اذ شكلت ما نسبتـــه (٧٣,٣%) من مجموع مدن المحافظة.

٣_ التنازل العددي للمدن عبر التعدادات الثلاث إذ بلغت (١٩) مدينة في تعداد ١٩٧٧ سرعان ما انخفضت إلى (١٤) مدينة في تعداد ١٩٨٧ استجابة لأضرار الحرب العراقية الإيرانية التي أدت إلى إلغاء بعض النواحي والمدن الحدودية في حين لم تبلغ إلا (١٥) مدينة في تعداد ١٩٩٧ وحافظت على الرصيد العددي ذاته في تقديرات عام ٢٠٠٧ وهذا دليل واضح على عدم اهتمام الدولة بإعادة تأهيل المناطـــق المتضررة من جراء الحرب ورفدها بالخدمات الأساسية بما يجعلها قطبا جاذبا لسكانها الأصليين مما خلق تشويها وخللا واضحا في أعداد العائدين إليها.

٤_ سيادة المدن التي يقل حجمها عن (٢٥٠٠٠ نسمة) في المحافظة وهيمنتها إذ بلغ عددها عبر التعدادات الثلاث (٢٨) مدينة مقابل (٢٠) مدينة أكثر من (٢٥٠٠٠ نسمة).

٥_ وجود علاقة عكسية بين عدد المدن وأحجامها السكانية فكلما ازدادت أعداد المدن قل عدد سكانها والعكس صحيح بدليل أن (٢٨) مدينة صغيرة ومتوسطة لا تستقطب سوى (٣٩,٥٨%) من مجموع السكان الحضر، مقابل (٦٤,٤٢ %) من السكان الحضر توزعوا على (٢٠) مدينة وهذا يعطينا مؤشرا واضحا على الخلل الإنمائي وعدم العدالة في توزيع الخدمات سواء كانت التعليمية أو الصحية أو الاجتماعية أو غيرها من الخدمات الأخرى وهذا بدوره أدى إلى ذلك التكتل الحجمي للسكان في مدينة دون أخرى .

٦_ استحواذ مدينة البصرة على اكبر قدر من السكان الحضر في المحافظة فقد استقطبت ما نسبت (٥٤,٤١ ، ٦٤,٦ ، ٤٩,٩%) من مجموعهم عبر التعدادات الثلاث على التوالي في حين سجلت ما نسبته (٥٠,٩٥ %) من السكان الحضر في تقديرات عام ٢٠٠٧، وهذا يوضح الفوارق الخدمية وتركز المشاريع الاستثمارية الكبرى فيها فضلا عن كونها البؤرة المركزية لدوائر الدولة المختلفة مما جعلها سوقا واسعا تتوفر فيها فرص متاحة للعمل مما جذب إليها العديد من السكان سواء من داخل المحافظة أو من خارجها ٧_ كان للقرار الإداري دور كبير في ظهور العديد من المدن الصغيرة في المحافظة واختفائها مما اثرسلبا على ترتيب مدن المحافظة وقد ساهمت سياسات النظام السابق الطائشـــة في الإخلال بالتركيب السكاني لبعض مدن المحافظة ولا سيما الحدودية منها .

٨_ مرت عملية التحضر ونمو أعداد المدن في المحافظة بمرحلـــة نمو سريع بدءا من منتصف القرن العشرين حتى وقتنا الحاضر تتفاوت درجاته عبر الزمان والمكان، وتعذر على اثر ذلك الحصول على انتظام مدني متكامل يتفق وقاعدة المرتبة الحجم أو قاعدة المدينة الأولى .

٩_ يظهر هنالك شذوذ واضح عند تطبيق قاعدة زيف على مدن المحافظة ليس على مستوى ا لمدن الصغيرة الحجم فحسب بل ينسحب الأمرعلى المدينة الثانية والثالثة ولجميع التعدادات فمثلا مدينة الزبير وهي المدينـــة الثانية في المحافظة تقل بسبعة أضعاف عن مدينة البصرة في تعداد ١٩٧٧ وعلى الرغم من تناقص الفرق إلى ثلاثة أضعاف فقط في تعدادي ١٩٨٧ و١٩٩٧ إلا انه لم يصل إلى مستـــوى القاعـــدة ، ويزداد الأمر تعقيدا في تقديـــرات عام ٢٠٠٧ إذ ارتفع الفرق إلى خمسة أضعاف تقريبا عن المدينة الأولى .

١٠_ هناك تطرف كبير عن القاعدة بالنسبة للمدن الصغيرة فمدينة البصرة تزيد بـــ٤٩١ ضعفا عن مدينة النشوة في تعداد ١٩٧٧ ويزداد الفرق إلى ٥٣٩ ضعفا في تعداد ١٩٩٧ وتقديرات عام ٢٠٠٧.

١١_ كما في قاعدة زيف فإن مدن (البصرة ، الزبير ، أبا الخصيب) وهي اكبر مدن المحافظة كانت بعيدة تماما عن القاعدة في قانون جفرسون في تعدادي ١٩٧٧ و١٩٨٧ في حين كانت مطابقة للقاعدة بالنسبة للمدينة الثانية واقل بدرجة واحدة فقط بالنسبة للمدينـــة الثالثـــة في تعداد ١٩٩٧ إذ كانت (١٠٠ ، ٣٠ ، ١٩) ، في حين ابتعدت المدينة الثانية عن القاعدة في تقديرات عام ٢٠٠٧ وحافظت المدينة الثالثة على نسبتها في التعداد السابق فكانت على النحو التالي (١٠٠ ، ٢١ ، ١٩).

١٢_ هامشية الدور الذي تلعبه المدن الصغيرة في التأثير الحضري والحضاري في المحافظة ويعزو الباحثان ذلك لسببين يكمن الأول في سيطرة مدينة البصرة وهيمنتها على بقيـــة المدن نتيجة تركز كل مؤسسات الدولة الرسمية فيها وسيطرة القرار الإداري للمحافظة فيها نظرا لصفتها الإداريـــة (مركز محافظة البصرة) مما جعلـــها تسيطر على جميع الموارد المتاحة للمحافظة مبتعدة بشكل كبير عن التوزيع العادل للخدمات ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من خلال تتبع مستوى الخدمات المقدمـــة لسكان مدينتي (الزبير وأبي الخصيب) المدينتين الثانية والثالثـــة على التوالي في المحافظة اما السبب الثاني فيعود لطبيعـــة الفعل البشري في النواحي التي تشكل هذه

المـــدن (المركز الإداري لها) التي يغلب عليها الطابع الزراعي مما اثر سلبا على مرتبتها الحجمية.

الهوامش :

(*) تم إضافة مدينة البكر الصناعية إلى مجموع المراكز الحضرية في المحافظة نظرا لما تتمتع به من رصيد سكاني حضري يفوق في مجموعه السكان الحضر في بعض الأقضية كقضاء الفاو مثلا،فضلا عن المظهر الخارجي للمدينة الذي يدعم بـــشكله مبـــررات إضـــافتها للمراكـــز الحضرية.للمزيد من التفاصيل انظر:- أسامه إسماعيل عثمان الراشد، مدينـــة البكـــر الـــصناعية دراسة في جغرافية المدن وتخطيطها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠.(غير منشوره).

(**) تسمى حاليا ناحية الإمام الصادق (ع).

(***) تسمى حاليا ناحية عزالدين سليم.

(****) تفترض القاعدة ان ترتيب مدن أي إقليم أو دولة بحسب الحجم ترتيبا تنازليا فـــان حجم أي مدينة تالية للمدينة الأولى والتي رمز لها بـــ (ن) سيكون ١/ن من حجم المدينة الأولى .

ينظر: جمال حمدان ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية، عالم الكتب ،١٩٧٧.ص٢٤٠.

(*****) تفترض القاعدة ان سكان المدينة الاولى يزيد عن عدد سكان المدينة الثانية بثلاثة اضعاف وعن عدد سكان المدينة الثالثة بخمسة اضعاف ، وقد صاغها جفرسون بنسب وهي على الترتيب ٢٠:٣٠:١٠٠ ؟

ينظر :جمال حمدان ، جغرافية المدن ، المصدر السابقلا.ص ٢٦٨.

المصادر:

١_ ابن خلدون ،عبد الرحمن بن محمد ، العبر وديوان المبتدأ والخبر _ المقدمـــة _ ج١ ،دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١ .

٢_ إسماعيل ، احمد علي ، دراسات في جغرافية المدن ،ط٢، مطبعة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٨١ .

٣_ الجار الله ، احمد جار الله ، التكامل بين جغرافية الحضر والتخطيط الحضري والإقليمي ، رسائل جغرافية ، العدد (٢٠٨) ، وحدة البحث والترجمة ، قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ،١٩٩٧.

٤- حسين ، عبدالرزاق عباس ، جغرافية المدن ، مطبعة اسعد ، بغداد ، ١٩٧٧.

٥_ حمدان ، جمال ، جغرافية المدن ، الطبعة الثانية ،عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧.

٦_ الراشد، أسامة إسماعيل عثمان ، مدينة البكر الصناعية دراسة في جغرافية المدن وتخطيطها، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة البصرة، ٢٠٠٠ .(غير منشورة).

٧_ عبد الله ، عبد الله سالم، ظاهرة التذرية في محافظتي ذي قار والبصرة دراسة جغرافية، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٩٩.(غير منشورة).

٨_ الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ ، بغداد .

٩_ _____، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٨٧، بغداد.

١٠_ جمهورية العراق ، هيأة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٩٧ ، بغداد .

١١_ _____، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، إحصاء السكان والقوى العاملة، جدول (٣٧)، ٢٠٠٧.